



## انطلاق البرنامج التدريبي لتنمية قدرات مراكز رعاية الشباب

انطلقت فعاليات البرنامج التدريبي المكثف الذي تنظمه وزارة الشباب، بمشاركة 51 شاباً وشابة يمثلون 14 مركزاً لرعاية الشباب والشابات من مختلف المناطق، لتأهيل الكوادر الشبابية العاملة في هذه المراكز وتعزيز قدراتها الإدارية والقيادية. ويستمر البرنامج لمدة أربعة أيام، يخضع خلالها المشاركون من مديري وموظفي المراكز لسلسلة من البرامج التدريبية المصممة خصيصاً لتزويدهم بالمهارات اللازمة لإدارة مراكزهم بكفاءة أعلى، وتفعيل دورها لتكون حاضنات حقيقية للمبادرات والشبابية، قادرة على استقطاب الطاقات الشابة وتوجيهها نحو الإبداع والعمل المجتمعي الفاعل.

## حملة لمناهضة العنف ضد الطفل

أطلق مكتب حماية الأسرة والطفلة التابع إلى وزارة الداخلية حملة توعوية حول مناهضة العنف ضد الطفل، عبر صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي، حيث تم إطلاق أكثر من شعار حول الحملة التي تدعو إلى التعامل مع الطفل المخطلّ بعيداً عن التعنيف، سواء بالضرب أو التخويف أو القسوة. وخلال الحملة، طرح التربويون سؤالاً: هل الخوف فعلاً يعلّم الطفل؟ كما أكدوا أن العنف

يمكن يزرع في الطفل، بصمت، الخوف بدل الفهم، وإخفاء الأخطاء بدل الاعتراف بيه، والكذب أحياناً لكي يتجنب العقاب، معتبرين أن استخدام العنف كطريقة لحل الخلافات، والسكوت بدل التعبير عن مشاعره، تعد من أفسس أنواع التعنيف، في الوقت الذي يفترض فيه أن نعمل على تعليم وتوعية الطفل وسماع آرائه، ومعرفة ما يحتاجه الطفل من أبويه من رعاية وحماية كي يكون سليماً وقوياً.

## الاجتماعي

الاصباح

إشراف / فتحية الجديدي

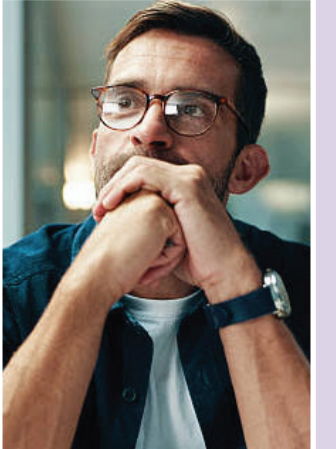
8

الخميس 12 وبيع الآخر 1448

الموافق 24 سبتمبر 2026

العدد: 1156 السنة الثامنة

### قضية / أمانة أرحومة



### الأسرة كاملة

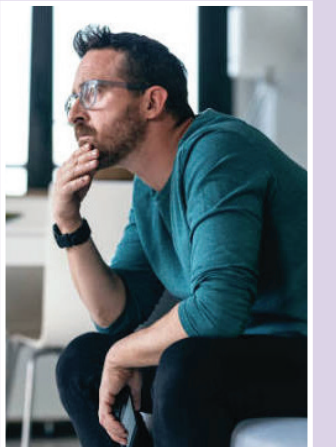
### أصبحت أمام

### خيارات لا يمكن

### حسمها تحت

### ضغط الغضب أو

### الشعور بالذنب



- تقول (ر، أ) إن أكثر ما يؤلمني أنني لا أشعر بأن لدي خياراً سهلاً، فمن جهة أريد أن يكون أخي بالقرب من والدي، خصوصاً أنهما كبدا في السن، وكان هذا أساس عودته من السويد أصلاً، ومن جهة أخرى أرى أن منزلي ليس حلاً دائماً له، وأن بقاءه فيه بدأ يؤثر في حياتي واستقرار نفسياتي وأسرتي، وحتى عندما أذهب مع אחتي لزيارة أبي وأمي أجد نفسي أفكر في المشكلة نفسها، وأتساءل عن الطريقة التي يمكن من خلالها إخراج أخي من منزلي من دون أن يشعر بأنني تخليت عنه.

- تضيف : ذات مرة، قدمت لي إحدى صديقاتي فكرة بدت منطقية البداية، وهي أن يعود أخي إلى السويد، خصوصاً أنه يحمل جنسيتها، ويبحث هناك عن فتاة ليبية تعيش هناك، بحيث تكون ظروفها أقرب إلى ظروفه الحالية، لأن الزواج من فتاة ليبية مقيمة في السويد يكون أفضل من جميع النواحي، لأنها تعرف طبيعة الحياة هناك، ويشاركون في الظروف واللغة والثقافة، إلخ. - وبين رغبة أخ في استعادة حياته، وأخت تحاول حماية بيتها، والوالدين ينتظران قرب انتهما، تبقى الأسرة أمام خيارات لا يمكن حسمها تحت ضغط الغضب أو الشعور بالذنب، فالمشكلة لم تعد مرتبطة بمكان إقامة (م) أو البحث عن زوجة له فقط، بل أصبحت مرتبطة بقدرته على التكيف مع حياته الجديدة، ويحق (ر، أ) في استعادة خصوصية بيتها من دون أن تشعر بأنها تتخلل عن شقيقها.

عندما تتوقف الحياة بأسرها على قرار واحد بين المطالب والمسؤوليات



## عندما تتوقف الحياة بأسرها على قرار واحد

النفسى الدكتور «حماد محمد» أن مشكلة (ر، أ) لا ترتبط فقط بإقامة شقيقها (م) في منزلها، وإنما يتداخل عدة عوامل نفسية وأسرية بدأت مع عودته إلى ليبيا بعد سنوات طويلة من الغربة، وما رافق ذلك من تغير في نمط حياته وتجارب زوجية سابقة لم تنته بصورة مستقرة، وأن العودة بعد سنوات من العيش في الخارج قد تضع الإنسان أمام واقع مختلف عن الصورة التي رسمها في ذهنه، ما قد يسبب صعوبة في التكيف، ويدفعه إلى المقارنة المستمرة بين حياته السابقة والحالية، كما أن تجربتي الزواج السابقتين، خصوصاً وفاة زوجته ثم الانفصال، قد تكونان مؤثرتين في مستوى ثقته بالعلاقات الجديدة وطريقة تعامله معها.

- ويرى «حماد» أنه الأفضل ألا يبنى الأخ

قرار الزواج على رد فعل انفعالي أو تجربة واحدة، مقترحاً الفصل بين ملف السكن وملف الزواج، مع الاتفاق على فترة انتقالية ينتقل خلالها (م) إلى المنزل الذي أعده له من الغربة، وما رافق ذلك من تغير في نمط حياته وتجارب زوجية سابقة لم تنته بصورة مستقرة، وأن العودة بعد سنوات من العيش في الخارج قد تضع الإنسان أمام واقع مختلف عن الصورة التي رسمها في ذهنه، ما قد يسبب صعوبة في التكيف، ويدفعه إلى المقارنة المستمرة بين حياته السابقة والحالية، كما أن تجربتي الزواج السابقتين، خصوصاً وفاة زوجته ثم الانفصال، قد تكونان مؤثرتين في مستوى ثقته بالعلاقات الجديدة وطريقة تعامله معها.

الشأن الاجتماعي يهم الجميع، فعند سرد قصة واقعية فهي تمس كل مواطن ليبي، وقبل كل هذا تمس الإنسانية مسن الضرر وألم الضرر، فسررنا لهذا الواقع ليس من باب الشفقة، ولكن من باب الإشفاق، ليس لهذا المواطن بل لهذا الوطن الجريح الذي تنزف ثرواته نزيه الدم الملوث أمام أعين الجميع، وأولهم من قَمَّ له التضحيات ثم رجع كَحَفْشٍ حَتَّين.. بدأت المأساة حين أقدم ولي أمر مُرغمًا بدفع الدية لعائلة توفي ابنها إثر حادث سير، فأصبح ولي الأمر هو المسؤول عن إصلاح ما تم إفساده بالطرق الشرعية، ومع كل هذا نؤمن نحن المجتمع الليبي بالقضاء والقدر، خيره وشره، وأن كل شيء مكتوب من عند الله سبحانه وتعالى.

من هذا المنطلق دخل ولي الأمر هذا في دوامة كل ديمومتها أذى ومعاناة يستششق رحيقها كل صباح، فقد لجأ غصبا عنه للجوء إلى الاقتراض المصرفي والسلفة النقدية لتسديد بعض القيمة التي تم الاتفاق عليها مسبقاً، حتى تعمّر راتب هذا المواطن إلى 800 د. ل تقريبا، ولديه أطفال بمختلف الأعمار مسؤولاً عن أكلهم وشربهم وتلبية احتياجاتهم في ظل أسعار مرتفعة جدا لديها من المبالغة ما يكفي، فلم يستسلم هذا المواطن لهذا الواقع، فقد نزل إلى الشارع، ولكن ليس ليُمَد يده ويتسول، بل ليُمَد يده للعمل الشريف، ففطرات العرق التي تنزل من جبينه مع كل قطرة تنزل معها حكاية، ولكل حكاية تحتاج لمن يستمع لها لما تحويه في جُعبتها من آلام وجروح، البعض منها عميق كُمُق البئر المليء بالدم.

فقد عمل في خدمة التوصيل للزبائن عن طريق الطلب، وكل هذا لتقليل الأقساط أولا ولتحسين الدخل الشهري ثانياً، لدرجة أنه أرغم نفسه على خمسة أعمال، فحري بنا أن نطلق عليه رجل أعمال لأنه يعمل شهامة الرجل والإشراف عن الأعمال، حتى أن وقته مليء جداً، لا يوجد لديه أوقات فراغ، ولأن المرأة لها الشراكة وهي المتكا وقت الشدة وفي الأوقات العصيبة، شاركت زوجة هذا المواطن الأزمة، بل تقاسمت الآلام معه حتى خففت عنه القسوة بعض الشيء، وتلاثمت أعماق الجراح حتى أصبح البئر ماء وليس دماً، ماء بطعم العشرة المودة، فزوجة هذا المواطن الشريف شاركت حتى في الحلول وطرح الرؤى لكي تمر السفينة إلى بر الأمان، وفاختارت شريكة حياة هذا الرجل أن تكون شريكته حتى في التعب، حتى انخرطت بالعمل أيضاً في خدمة التوصيل السريع، خاصة للعنصر النسائي، فكلما الزوجين هما من الشخصيات الاجتماعية المعروفة، فالزوجة تعمل في مجال الطب، والزوج قبل أن تكون له وظيفة أساسية فهو فنان لديه من الإبداع ما يكفي.

هذه الزوجة ضربت المثال دافعا على أن كل إنجاز ولد من تاء التأنيث وأن وراء كل رجل عظيم امرأة.

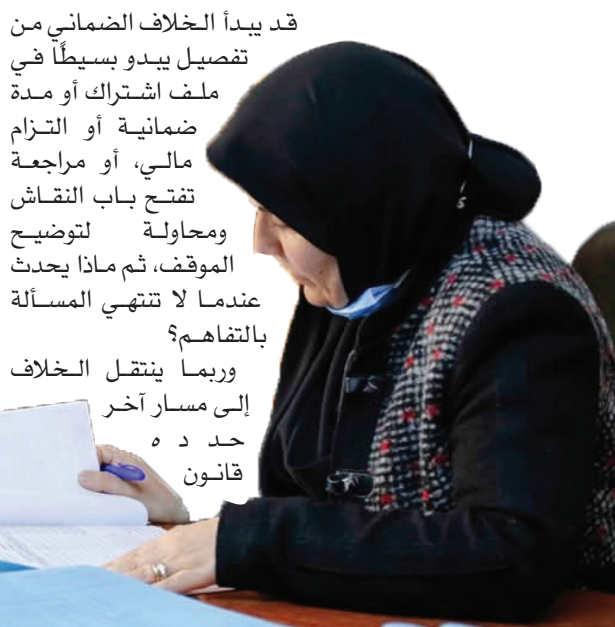


### لجنة المنازعات

# مسار قانوني لحسم الخلافات المتعلقة بالتعاملات الضمانية

## لجنة المنازعات الضمانية تعمل وفق أطر قانونية محددة وتتيح للأطراف المتنازعة توضيح مواقفها

الصباح الاجتماعي



قد يبدأ الخلاف الضماني من تفصيل يبدو بسيطاً في ملف اشتراك أو مدة ضمانية أو التزام مالي، أو مراجعة تفتح باب النقاش ومحاولة لتوضيح الموقف، ثم ماذا يحدث عندما لا تنتهي المسألة بالتناهم؟ وربما ينتقل الخلاف إلى مسار آخر حذر من قانون

الضمان الاجتماعي، يناط فيه النظر إلى لجنة المنازعات الضمانية. هذه اللجنة ليست محطة للمراجعة فحسب، بل جهة مختصة تبحث موضوع المنازعة من خلال الوقائع والبيانات والمستندات والدعوى التي يقدمها أطرافها، وصولاً إلى قرار يستند إلى أحكام القانون. لماذا أنشئت اللجنة؟ كون العلاقة الضمانية تقوم على حقوق والتزامات متبادلة، وقد تظهر في بعض الملفات مسائل لا تكفي معها المراجعة أو الاستفسار، حيث يتعلق الأمر أحياناً

بمدة اشتراك أو التزام ضماني أو مسألة أخرى ترتبط بتطبيق أحكام قانون الضمان الاجتماعي. وفي هذه الحالات تضع اللجنة الموضوع في إطاره القانوني، وتتيح لأطراف المنازعة عرض مواقفهم وما لديهم من مستندات وبيانات قبل الوصول إلى النتيجة التي يقررها القانون. كيف تنظر اللجنة في المنازعة؟ لا تقاس المنازعة بمجرد اختلاف وجهات النظر.. فالأساس هو ما تكشف عنه الوقائع، وما تثبته المستندات، وما تقرره النصوص القانونية ذات الصلة. ومن هنا تكسب البيانات والمستندات أهمية خاصة في دراسة

الملف، لأنها تساعد على تحديد حقيقة الموضوع وتكوين صورة دقيقة عنه قبل اتخاذ القرار. ماذا تعني للمضمون وصاحب العمل؟ وجود لجنة مختصة يعني أن المنازعة الضمانية لا تترك لاجتهادات شخصية أو لخلاف مفتوح دون مسار محدد، بل تخضع لجهة وإجراءات نظمها القانون. كما أن معرفة السادة المضمنين وأصحاب العمل بحقوقهم وواجباتهم، والمسارات التي أتاحتها القانون لمعالجة المنازعات، تجعل التعامل مع الخلاف أكثر وضوحاً وتنظيماً. ولا تبدأ الثقافة الضمانية عند وقوع المنازعة فقط، بل تبدأ من معرفة الحقوق والالتزامات والحرص على دقة البيانات والاحتفاظ بالمستندات التي

تثبت الموقف عند الحاجة. ليست كل مراجعة منازعة ومن المهم هنا التمييز بين المراجعة أو الاستفسار وبين المنازعة. فليس كل اختلاف في وجهات النظر يتحول تلقائياً إلى منازعة أمام اللجنة، إذ تحدد طبيعة الموضوع والاختصاص القانوني المسار والجهة المناسبين لمعالجته. أما عندما يدخل الخلاف ضمن اختصاص لجنة المنازعات، فإن الاحتكام إلى المسار الذي رسمه القانون يصبح الطريق المنظم للوصول إلى الحسم. فالخلاف قد يبدأ باختلاف في وجهات النظر، لكن حسمه يبدأ من الدليل وينتهي عند حكم القانون.

## وجود لجنة مختصة يعني أن المنازعة الضمانية لا تترك لاجتهادات شخصية أو لخلاف مفتوح دون مسار محدد

في ليبيا لا تقتصر المجالس والهيئات واللجان التي تحمل عناوين كبيرة: التخطيط، والتطوير الاقتصادي والاجتماعي، والإصلاح، والتنمية، لكن ما ينقصنا بوضوح، هو الأثر الذي يلهمه المواطن في حياته اليومية، وما تقدمه هذه المجالس على أرض الواقع. من حيث الاختصاص، يفترض أن تكون هذه المجالس بيوت خبرة تساعد الدولة على فهم مشكلاتها، وترتيب أولوياتها، واقتراح حلول قابلة للتنفيذ. يفترض أن تدرس أسباب تراجع الاقتصاد، وتضع سياسات للترويج، وتتابع تنفيذ المشاريع، وتقيس نتائجها، وتقدم للحكومة والجهات التشريعية صورة واضحة عما يحدث.

لكن السؤال الذي ينبغي أن يوضع

أمام الرأي العام بصراحة: ما الذي

قدمته هذه المجالس لحل الأزمات

التي تعيشها البلاد اليوم؟

ماذا فعلت تجاه ارتفاع الأسعار

وتراجع القوة الشرائية؟ هل قدمت

تصوراً عملياً لمعالجة البطالة، أو لتنوع

مصادر الدخل، أو لإصلاح الدعم، أو

لإنقاذ قطاعات الصحة والتعليم؟ هل

أعدت خططاً للتعامل مع الانقسام

المؤسسي، أو أزمة الخدمات، أو سوء

إدارة المال العام؟ وهل تدخل هذه

الملفات أصلاً ضمن اختصاصاتها، أم

أن دورها يتوقف عند إعداد الدراسات

ورفع التوصيات وانتظار من ينفذها؟

إذا كانت هذه القضايا في صميم

اختصاصها، فأين خططها؟ وأين

تقاريرها؟ وما الذي أنجز بناء عليها؟

وإذا كانت خارج اختصاصها، فما

الفائدة العملية من مجالس تحمل

عناوين اقتصادية واجتماعية وتنموية،

بينما تتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أمامها؟

المواطن لا يرى اقتصاداً أكثر تنوعاً، ولا إدارة عامة

أكثر كفاءة، ولا خدمات تحسن بصورة مستمرة، وفي

الوقت نفسه، تستمر المؤسسات في طلب ميزانيات

مستقلة، وتشغيل مقرات حديثة، وتنظيم اجتماعات

ومؤتمرات، بينما تبقى النتائج غير واضحة أو مؤجلة.

ليس من العدل اتهام كل العاملين فيها بعدم الفائدة،

ولا يجوز اتهامها بالهدر من دون أرقام وتقارير رقابية.

لكن المؤسسة العامة لا تقاس بعدد الدراسات التي

تشرها، بل بما تغيره على الأرض.

ليبيا لا تحتاج إلى مجالس أكثر، بل إلى مجالس

تُسال بوضوح: ماذا أنجزتم؟ وكم أنفقتم؟ ومن استفاد؟

وماذا ستقدمون للناس قبل أن تطلبوا ميزانية جديدة؟

### لوحة



منال البوصيري

### «كثرة

### مجالس وقلة

### حلول!»